الالتزام بوحدة الموقف العربي الذي تاكد في قمتي بغداد وتونس .

واعلن البيان كذلك ان المنظمة كانت قد قبلت محاولة الرئيس حافظ الاسد للوساطه ،وكذلك محاولات الجزائر واليمن الديمقراطي ، ولكن القذافي اعلن رفضه لهذه الوساطة ، بل وانكر وجودها ، واستمر في حملته المشبوهة وممارساته المتعددة (نص البيان كاملا في وفا ، ١/٨) .

على اي حال لم تتوقف الجهود العربية في محاولة الوساطة ، وسيعقد وزراء الخارجية لجبهة الصمود والتصدي اجتماعهم في (١/١٦) في دمشق ، حيث ذكرت المصادر الدبلوماسية ان الهدف من الاجتماع هو الاعداد لقمة جبهة الصمود والتصدي وذلك من اجل البحث في تسوية الخلاف الليبي الفلسطيني (النهار ، ١/١٦) .

لجنة المتابعة العربية

كان ابرز ما خرجت به قمة تونس عدا القرارات التي تتناول الوضع في لبنان والتواجد الفلسطيني ، هو احياء لجنة المتابعة التي انبثقت اول مرة عن مؤتمر بيت الدين ، وذلك من اجل تطبيق هذه المقررات . والقمة العربية التي جمعت بين الموقفين المتناقضين ، اللبناني والفلسطيني ، تركت للطرفين مسؤولية الاتفاق على برامج التنفيذ ، وذلك بمساعدة لجنة المتابعة العربية المشكلة من ممثلين عن المملكة العربية السعودية ، ودولة الكويت ، وسوريا ، والامانة العامة لجامعة الدول العربية . وان إعادة تحديد المواقف مع بعض الحدة هنا وبعض التصعيد هناك لم تكن اكثر من تحضيرات لاجتماعات اللجنة ، وهي تشكل مؤشرا الى الاجواء التي ستسود هذه الاجتماعات .

لقد تحركت السلطات اللبنانية باتجاه دعوة لجنة المتابعة العربية بعد انهاء اعمال مؤتمر القمة في تونس، وجرى الاعلان رسميا عن اول اجتماع لها على ان يتم في (١٢/٧) ويكون في القصر الجمهوري اللبناني برئاسة رئيس الجمهورية الاستاذ الياس سركيس . وفعلا قام رئيس الوزراء الدكتور سليم الحص بابلاغ الدعوة لكل الاطراف المعنيين . وقد أثار البعض الشكوك الكثيرة حول امكانية عقد هذا اجتماع في موعده المحدد ، لان الامين العام للجامعة العربية كان قد اعتذر للجنة المتابعة عن الحضور لارتباطه بمواعيد سابقة ، وكذلك لان السفير السعودي علي الشاعر كان غائبا ، ولعدم تعيين العضو السوري الى قبل الموعد بيومين . ولكن هذه الشكوك تبددت بعد ان تبلغت السلطة رسميا اسم ممثل سوريا وهو محمد غانم ، واسم ممثل الكويت وهو سفيرها في لبنان عبد الحميد البعيجان ، وكذلك بعد تعيين حمادي الصيد ممثلا للجامعة العربية ، وتعيين السفير السعودي علي الشاعر ممثلا للسعودية .

هذا وقد استاثرت المساعي المبذولة لتقريب وجهات النظر بين الحكومة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية باهتمام جميع الاطراف ، خاصة المراجع العليا اللبنانية ، على امل ترجمة مقررات قمة تونس عمليا دون اصطدامها بعراقيل تؤخر التنفيذ او تجهضه .

وما ان وصل ممثل الجامعة العربية حمادي الصيد بيروت ، حتى بدأ بسلسلة من الاتصالات واللقاءات ، سواء على صعيد اعضاء لجنة المتابعة او الاطراف اللبنانية والفلسطينية ، محاولا اجراء استشفاف عام للخطوط العريضة لكل من الموقف اللبناني الرسمي ، وللموقف الفلسطيني .

المصادر الحكومية اللبنانية قالت ان اللجنة ستأخذ مقررات قمة تونس ، وتحاول ايجاد تفسير واحد لها ، ثم تنتقل الى فرز هذه المقررات واختيار الاولويات منها ، التي يمكن تنفيذها نظرا لموافقة كافة الاطراف عليها . والاعتقاد السائد ان هذا التنفيذ سيشيع بالضرورة – اذا حصل – جوا من الارتياح ، ويزيل عوامل الشك بين لبنان الرسمي ، وم . ت . ف ، الامر الذي سيخلق اجواء مؤاتية للبحث في مرحلة لاحقة في القضايا الاصعب ،وفي ما لا يتوفر اتفاق بشانه منذ الآن .

ويتضمن جدول الاعمال الامور التالية .

١ – الابلاغ عن خطة لانتشار الجيش في الجنوب .

٢ – جردة بمقررات مؤتمرات القاهرة والرياض وبيت الدين والاسباب التي عملت على عرقلة تنفيذها .

٣ – الاطلاع على موقف الامين العام للامم المتحدة من لبنان ، وما يمكن ان يطرح على مجلس الامن بهذا الخصوص .